

قياس وتحليل بعض أدوات السياسة المالية في جذب وتشجيع الاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

أ.م. د. اسماعيل حمادي مجبل⁽²⁾

معن عامر محمد⁽¹⁾

dr.ismailhammadi@uofallujah.edu.iq

Cae.h444@uofallujah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الفلوجة

المستخلص :

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر بعض أدوات السياسة المالية في الاستثمار الخاص، وتحديد العوامل التي تؤثر على قرارات الاستثمار (المحلية والاجنبية) وتوضيح العلاقة بين بعض أدوات السياسة المالية والاستثمار الخاص، وتحديد الآليات التي من الممكن استعمالها لتحسين واقع الاستثمار الخاص في العراق، وعليه فان هدف البحث ينطلق من خلال قياس فاعلية الانفاق العام والايادات النفطية والضريبية في تشجيع الاستثمار الخاص في العراق للمدة (2004-2022). وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وكان أبرزها يمر العراق بعدة مشاكل هيكلية وكذلك تحديات امنية والتي تؤثر على المناخ الاستثماري في البلد مما يتطلب من الحكومة العراقية القيام بإجراءات وإصلاحات شاملة لتحسين البيئة الاستثمارية فضلاً عن الظروف الأمنية والاقتصادية غير الجيدة التي مرَّ بها العراق خلال مدة الدراسة التي انعكست أثرها على الايرادات العامة وتحديدًا مقابل زيادة النفقات العسكرية والتشغيلية مع ضعف التخصيصات الاستثمارية، مما تسبب بإغلاق الباب امام اداء السياسة المالية لجذب وتشجيع الاستثمار الخاص.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الخاص، الانفاق، السياسة المالية.

Measurement and analysis of some fiscal policy tools in attracting and encouraging private investment in the Iraqi economy for the period (2004-2022).

Abstract:

This research aims to analyze the impact of certain fiscal policy tools on private investment, identify factors influencing (domestic and foreign) investment decisions and trends, clarify the relationship between some fiscal policy tools and private investment, and determine mechanisms that could be used to improve the state of private investment in Iraq. Therefore,

the objective of the research is to measure the effectiveness of public spending and oil and tax revenues in encouraging private investment in Iraq for the period (2004-2022). The research concluded with a set of findings, the most notable of which is that Iraq is experiencing several structural problems as well as security challenges that affect the investment climate in the country. This necessitates comprehensive actions and reforms by the Iraqi government to improve the investment environment. Additionally, the poor security and economic conditions that Iraq experienced during the study period had repercussions on public revenues and their allocation, leading to increased military and operational expenses with weak investment allocations. This closed the door to the effectiveness of fiscal policy in attracting and encouraging private investment.

Keywords: Private investment, Spending, Fiscal policy.

المقدمة

يعد الاستثمار الخاص المحرك الاساس في تنمية اقتصادات الدول، وهو الفاعل الرئيس والمؤثر في بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، كالدخل والناتج والبطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، علماً إن أغلب الدول؛ ولاسيما المتقدمة منها تعطي أولوية قصوى لدعم الاستثمار الخاص؛ لأنه السبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويبقى الاستثمار العام (الحكومي) لتنفيذ مشاريع البنى التحتية (كالطرق والجسور والموانئ والمطارات وشبكات النقل والكهرباء وشبكات الماء وغيرها) وهذه بدوره يؤدي إلى توفير بيئة مناسبة لدعم الاستثمار الخاص، ودأبت الحكومة العراقية بعد عام (2003) إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق الحر القائم على مبدأ تفعيل القطاع الخاص والملكية الخاصة لذلك شرعت قوانين مهمة كان أهمها قانون الاستثمار رقم (13) لعام (2006) وتعديلاته اللاحقة بهدف جذب وتشجيع الاستثمار، فضلاً عن ذلك سعت الحكومة إلى جعل البيئة الاقتصادية مناسبة وجاذبة للاستثمار الخاص وذلك من خلال تفعيل واعطاء دور للسياسة المالية؛ إذ يمكن لأدوات السياسة المالية المتمثلة (بالأنفاق الحكومي والضرائب) أن تكون لصالح تشجيع الاستثمار الخاص ويمكن زيادة الانفاق الحكومي الاستثماري وهذا ما يؤدي إلى زيادة انشاء مشاريع البنية التحتية وهذا من شأنه أن يشجع الاستثمار الخاص؛ لأن هذه المشاريع تخفض تكاليف الاستثمار، وكذلك يمكن تخفيض الضرائب أو رفعها وهذا أيضاً يسهم بشكل فعال في جذب الاستثمار الخاص كون الضرائب تعد تكاليف على المستثمر.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث من أنه يدرس أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية، وهو الاستثمار الخاص في العراق الذي من شأنه، أن يسهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتخفيض معدلات البطالة وزيادة الانتاج المحلي ومن ثم تحقيق فائض في الميزان التجاري وتخفيض معدلات الاستيراد.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤلات الآتية: ما المعوقات والصعوبات التي تواجه السياسة المالية والاستثمار الخاص في العراق، وكذلك هل لأدوات السياسة المالية دور فاعل في تشجيع الاستثمار الخاص؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن السياسة المالية من خلال تطبيق أدواتها قد تسهم بفاعلية تنشيط الاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي.

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي (التحليلي)، والمنهج الكمي (القياسي) المعتمد في كتابة البحوث.

هدف البحث:

1- تحليل أثر بعض ادوات السياسة المالية وعلاقتها بالاستثمار الخاص في العراق.

2- استعراض واقع ومعوقات الاستثمار الخاص في العراق.

حدود البحث:

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي

الحدود الزمانية: (2004-2022)

هيكلية البحث : لغرض الإحاطة بجوانب البحث، تناول البحث الاطار النظري للسياسة المالية و واقع الاستثمار الخاص والعلاقة بينهما، وتناول أيضاً تحليل نسبة الانفاق العام إلى الاستثمار الخاص وكذلك تحليل نسبة الايرادات العامة إلى الاستثمار الخاص، لتنتهي بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: التأطير النظري للسياسة المالية و واقع الاستثمار الخاص في العراق.

أولاً: مفهوم وانواع وادوات السياسة المالية (التأطير النظري)

يمكن التعبير عن السياسة المالية بأنها استعمال أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية واستقرار الاقتصاد وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية، الضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة، النفقات العامة... الخ، ويجب أن تتسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الائتمان (عبدالواحد، 1993:22)، وتعرف أيضاً " على أنها مجموعة إجراءات تتخذ من قبل السلطات الحكومية بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية، من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية وبالأخص معالجة البطالة والتضخم، بحيث يكون أثر استعمال النفقات العامة بالزيادة نفس آثار تخفيض الضرائب والعكس (Dominik، Eugene، 1984:96)

❖ : انواع السياسة المالية :

إذ وضعت هذه السياسات المالية لكي تزيد من معدلات النمو في مستويات النشاط الاقتصادي المختلفة، كالزيادة في الانتاج، والعمالة والدخل... الخ، وبما أن الاقتصاد يمر بدورات اقتصادية غير مستقرة كان لزاماً على الدولة أن تتدخل لمنع حدوث مشاكل اقتصادية ومن ثم، حدوث عدم الاستقرار الاقتصادي فبإمكانه أن تتبع السياسات المالية التالية (الحاج، 1999:200)

❖ : السياسة المالية التوسعية :

1- **التوسع في الإنفاق العام:** فتزيد الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية كذلك على المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الاطفال.... الخ. وتكون الاعانات الحكومية، أما على شكل نقدي أو على شكل عيني أو على شكل بطاقات يستطيع حاملها الحصول على سلع

وخدمات تحددها الدولة كالحصول على الحاجيات اليومية من مأكّل وملبس، وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الافراد على الانفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من حجم العمالة.

2- **التسريع في سداد جزء من القروض العامة:** وذلك لدفع القوة الشرائية للمجتمع إلى الامام، فقيام الدولة بسداد القروض قبل موعد استحقاقها يعني احلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياط النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي، وفيما يتعلّق بمن يحمل السندات الحكومية فان سداد هذه القروض العامة لا يؤثر إلا في درجة سيولة أصول هؤلاء الافراد الحاملين لهذه السندات الحكومية ولا أثر على صافي مجموع هذه الأصول.

3- **تخفيض الايرادات الضريبية:** وذلك لبث قوة شرائية جديدة في المجتمع وهنا يشير علماء السياسة المالية العامة الضرورة اتباع سياسة مالية ضريبية من الجانب الوظيفي الاقتصادي للضرائب، ويقولون ان تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي، ومن ثم زيادة الإنفاق الاستهلاكي، لكن قد لا تؤدي هذه السياسة المالية الضريبية إلى هذه النتيجة خاصة إذا أدى التخفيض إلى زيادة صافي الدخل للأشخاص الذين لا ينفقون هذه الزيادة على السلع الاستهلاكية والخدمات ويكتفون بإضافة هذه الزيادة إلى أرصدهم النقدية.

❖ **السياسة المالية الانكماشية:**

يوجد أكثر من اسلوب لتطبيق هذا النوع من السياسات ومنها(الحاج،1999:202) :

1- **زيادة الايرادات الضريبية:** وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية للأفراد خاصة في حالات التضخم الاقتصادي، وقد لا يكون أثر لهذه السياسة إلا إذا كانت الضرائب تنصب على تقليل الاستهلاك، وهنا نفع في المحذور لان المتأثر من ذلك سيكون اصحاب الدخل المحدودة وليس اصحاب الدخل المرتفعة.

2- **التوسع في اصدار القروض العامة:** والافضل ان يكون الاقتراض اختياري من قبل الافراد، وبإمكان الدولة أيضاً ان تتبع اسلوب الاقتراض الاجباري.

3- **الحد من الائتمان المصرفي :** وذلك للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة ومن ثم حجم الاستثمار، ويكون ذلك من خلال بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة أو رفع نسبة الاحتياطي، وسعر اعادة الخصم وما إلى ذلك من اجراءات الرقابة الكيفية.

❖ **ادوات السياسة المالية**

1. **الانفاق العام :** تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي تقوم بدفعه جهة عامة من أجل اشباع حاجات عامة كما تعرف أيضاً أنها عبئ مالي تتحمله الحكومة لقاء قيامها بأدائها قصد تحقيق أهدافها(الوادي، 2010:105)، إذن الإنفاق الحكومي هو تلك المعاملات التي تقوم بها الحكومة من أجل توفير السلع والخدمات واعادة توزيع الدخل الثروة عن طريق التحويلات(المحجوب، 1991،365).

2. **الايرادات العامة :** أشرنا في المطلب الأول إلى أن النفقة العامة هي اقتطاع نقدي يوجه لتغطية الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية المختلفة، ويجدر بنا الآن التطرق إلى مصادر هذه النفقات مادامت الدولة هي من تقوم بالإنفاق، فإنها هي من تقوم بتحصيل هذه الأموال، وهذه الأخيرة يطلق عليها إيرادات، هي الاموال النقدية والعينية المنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة وتغطي فقرات الايرادات العامة في الموازنة العامة(عناية، 2008:63). ويمكن أن تأخذ عدة أشكال، كأن تأخذ شكل ضرائب أو رسوم أو قروض أو تبرعات أو هبات، أو على شكل غرامات.

3. إيرادات الدولة الانتمائية (القروض): تستخدم القروض العامة عادة لما تحتاج الدولة إلى إنفاق مبالغ مالية كبيرة ولا تسمح لها إيراداتها المتوقعة بذلك (الاقتصادية والسياسة) بتغطيتها، والقرض العام هو مبلغ مالي تطلبه الدولة من الغير (طرح سندات للاكتتاب لدى الجمهور أو جهات أخرى) مع التعهد برد المبلغ المستدان في أجل استحقاقه وذلك بدفع الفوائد المترتبة عنه. يختلف القرض العام عن الضريبة كونه اختياريًا ومصدره هو الفوائد المالية للأفراد، أما الضريبة فهي إجبارية وتعتبر تخفيضًا إجباريًا في دخول الأفراد. كما يتميز القرض العام بميزة أساسية تتمثل في تحقيق فائدة عاجلة (زيادة الانفاق العام)، دون تكلفة عاجلة في حين أن الضريبة تمثل الانفاق العام بكلفة رفع معدل الضريبة (حشيش، 1993:221).

ثانيًا : واقع الاستثمار الخاص في العراق .

يعد الاستثمار الخاص بشقيه المحلي والاجنبي من أهم الوسائل الفاعلة التي يمكن توظيفها من أجل تغيير هيكل الاقتصاد الوطني وتحديد درجة النمو الاقتصادي، لاسيما إن كل زيادة في الاستثمار المحلي تتمثل بالإضافة إلى طاقات جديدة أو تعويضًا عن طاقة إنتاجية قائمة قد استهلكت أو كليهما معًا، ويتمثل الانفاق الاستثماري بالأموال المخصصة من قبل الحكومة للحصول على الموجودات الرأسمالية كالأراضي والمباني والمعدات اللازمة لزيادة الإنتاج الوطني بشقيه السلعي والخدمي؛ إذ يستمد أهميته من أنه يؤدي إلى تكوين رأس المال الثابت بمعنى إن الانفاق على رأس المال، يسهم في دعم البنيان الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي، ولابد من توضيح أهم المؤسسات الحكومية المعنية بتشجيع الاستثمار الخاص وفق التشريعات والقوانين النافذة في العراق وكما يلي :

❖ دائرة التنمية الصناعية :

تعد دائرة التنمية الصناعية إحدى أسس وزارة الصناعة والمعادن العراقية فهي تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وكذلك هي المسؤولة عن توجيه ورعاية النشاط الاستثماري الصناعي الخاص، وتوفر كافة وسائل الدعم والتسهيلات والترويج لفرص الاستثمار الصناعي في العراق وحسب ما تقتضيه الأوضاع الاقتصادية للدولة وضمن توجهاتها الاقتصادية، إذ إن المديرية مسؤولة عن تنفيذ القانون (قانون الاستثمار الصناعي) رقم (20) لعام (1998) وتعديلاته، وإن لهذه الدائرة دور كبير لأكثر من نصف قرن إذ ساهمت بتطوير وتسميات الجهات الحكومية المرتبطة بها والتي تعاقبت في سن قوانين تشجيع الاستثمار الخاص، ودراسة إنشاء المشاريع وإقرار منح إجازات التأسيس للمشاريع الصناعية وكذلك التوجيه لمنح قطعة أرض صناعية فضلاً عن احتياجات المشروع من المواد الأولية والوقود والزيوت التي يحتاجها المشروع وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات اللازمة التي تساعد المستثمرين الصناعيين (دليل المستثمر الصناعي، 2012: 8)

❖ الهيئة الوطنية للاستثمار.

وهي مؤسسة حكومية تشكلت من خلال قانون الاستثمار رقم (13) لعام (2006)، وإن تعديلاته هي المسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الضوابط لها والعمل على مراقبتها، ومن ثم تصبح واجهة لجذب الاستثمار الخاص في العراق، إذ تعمل على تسهيل ومراقبة وتوجيه الاستثمارات، وإن للهيئة الوطنية فروعاً في جميع المحافظات وذلك من أجل دعم احتياجات الاستثمار في كل محافظة، وكذلك تعمل الهيئة الوطنية في تحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر أهمية وكذلك أعداد خارطة استثمارية تشمل جميع أنحاء العراق من خلال المعلومات التي تحصل عليها من قبل هيئات الاستثمار

في المحافظات، وتعمل أيضاً على اعداد قوائم بفرص الاستثمار الاتحادية والاستراتيجية وتوفيرها للمستثمرين الراغبين في الحصول عليها مع توفير معلومات أولية عنها(خليل، 2019:237)، ان جوهر عمل الهيئة الوطنية يكمن في تفعيل دور الدائرة النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين، الذين يرغبون في العمل داخل العراق من خلال توفير المعلومات والعمل على تسهيل الاجراءات ومنح الاعفاءات الجمركية والضريبية وإصدار اجازات الاستثمار، لذلك فأن الهيئة الوطنية للاستثمار تحظى بدعم جميع الجهات الأمر الذي يساعدها ويمكنها في وضع استراتيجية واضحة لمتطلبات الاقتصاد العراقي، فضلاً عن استعمال دورها ومكانتها في تعزيز الاستثمار الخاص الذي من الممكن ان يعالج متطلبات الاقتصاد العراقي، اذ إن جذب التكنولوجيا الحديثة ورؤوس الاموال وتوظيفها بالشكل الصحيح يعد امراً جوهرياً في هذه المرحلة، كذلك ان دور الهيئة الوطنية لا يقتصر على تنظيم الاعمال الادارية للمستثمرين فقط بل ان التداخل والانفتاح الذي تستخدمه الهيئة مع القطاع الخاص إلى جانب عملها، بعدهما حلقة وصل بين الاعمال الدولية من خلالها يمكن تكوين رؤية واضحة بهدف تحقيق سياسة استثمارية سليمة تعمل على تهيئة بيئة استثمارية جيدة داخل الاقتصاد العراقي(قانون الاستثمار رقم 13، 2006 : 6-8).

المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين بعض ادوات السياسة المالية والاستثمار الخاص في العراق للمدة (2004-2022).

أولاً : تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستثمار الخاص.

يلحظ من خلال الجدول (1) والشكل (1) ان الانفاق العام بلغ (32117491) مليون دينار عام (2004) وان ما خصص للاستثمار الخاص هو (407400) مليون، اي أن الحكومة تقوم بتخصيص جزء من الانفاق العام لتمويل الانفاق الاستثماري لدعم الأنشطة الاقتصادية ورفع معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية، أما المتبقي فيتم تخصيصه لتمويل الانفاق الاستهلاكي، مما يوضح أن الانفاق الاستهلاكي يشكل الجزء الكبير من الانفاق العام، وفي العامين (2008-2007) شهد الانفاق العام ارتفاعاً إلى (39031232) و (59403375) مليون دينار على التوالي وبمعدل تغير سنوي (57.8) و (52.1) على التوالي بسبب الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية، مما انعكست على زيادة الايرادات النفطية واليرادات العامة وزيادة حصة الانفاق الاستثماري من فائض الموازنة العام حيث بلغ الاستثمار الخاص (206450) و (3516322) على التوالي . وانخفض الانفاق العام إلى (52567025) مليون دينار عام (2009) وبمعدل تغير سالب (11.5-) مما أدى إلى انخفاض الاستثمار الخاص وصل إلى (3103162) مليون دينار؛ وذلك بسبب الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية لعام (2008)، ثم بعدها أخذ الانفاق العام بالزيادة من عام (2010) إلى عام (2013) حيث بلغ (70134201) مليون دينار عام (2010) وبمعدل تغير موجب (33.4) مما أدى إلى زيادة الاستثمار الخاص حيث وصل إلى (7770580) مليون دينار وبلغ الانفاق العام (78757666) و (105139576) و (119127556) مليون دينار على التوالي وبمعدل تغير موجب (12.2) و (33.4) و (13.3) على التوالي للأعوام (2011) و (2012) و (2013) أدى إلى زيادة الاستثمار الخاص حيث وصل إلى (7558630) و (9393242) و (10584706) مليون دينار على التوالي وذلك بسبب الزيادة الملحوظة في الايرادات النفطية مما أدى إلى نتيجة انتعاش الاسواق النفطية العالمية، بعدها انخفض الانفاق العام إلى (113473517) مليون دينار عام (2014) وبمعدل تغير سالب (4.7 -) أدى إلى انخفاض مستوى الاستثمار الخاص حيث بلغ (8254410) مليون دينار نتيجة العمليات العسكرية وخوض المعارك مع الارهاب الذي أدى إلى توقف الكثير من الآبار النفطية (الانتاجية) واستمر هذا الانخفاض وبشكل متذبذب حتى عامي (2018) و (2019) اذ بلغ الانفاق العام (80873189) و (111723523) مليون دينار

على التوالي وبمعدل تغير موجب (7.1) و (83.1) على التوالي ، الأمر الذي انعكس إلى زيادة الاستثمار الخاص حيث بلغ (12337920) و (12135262) مليون دينار على التوالي ويعود السبب في الزيادة هو نتيجة التحسن الأمني وإعادة السيطرة على المناطق التي افتقدتها الحكومة ومن ثم تشغيل المواقع الانتاجية وزيادة الصادرات ، لكن سرعان ما انخفض الانفاق الحكومي حيث وصل إلى (76082443) مليون دينار وبمعدل تغير سالب (31.9)؛ وذلك بسبب أزمة (كوفيد 19) الذي أدى إلى حدوث تراجع كبير في الاقتصاد على المستوى العالمي مما انعكس على الاستثمار الخاص العراقي حيث انخفض إلى (2402213) مليون دينار ، ثم بعد ذلك عاود الانفاق العام بالزيادة إلى نهاية مدة الدراسة حيث وصل إلى (116959582) مليون دينار وبمعدل تغير موجب (13.1) أدى إلى زيادة الاستثمار الخاص وصل إلى (3181880) مليون دينار ، اما الانفاق الاستثماري نلاحظ من خلال الجدول (1) انه ذو اهمية منخفضة مقارنة بالإنفاق الجاري (الاستهلاكي) خلال مدة الدراسة.

جدول (1) تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) مليون دينار

السنوات	الانفاق العام	معدل التغير السنوي	الانفاق الاستثماري	معدل التغير السنوي	الاستثمار الخاص	معدل التغير السنوي
2004	32117491	-----	3014733	-----	407400	-----
2005	26375175	(17.9)	4572018	51.65	521100	27.90
2006	38806679	47.1	6027680	31.83	728319	39.76
2007	39031232	57.8	7723044	28.12	206450	(71.65)
2008	59403375	52.1	11880675	53.83	3516322	1603.23
2009	52567025	(11.5)	10513405	(11.50)	3103162	(11.74)
2010	70134201	33.4	16130866	53.43	7770580	150.40
2011	78757666	12.2	17832113	10.54	7558630	(2.72)
2012	105139576	33.4	29350952	64.59	9393242	24.27
2013	119127556	13.3	40380750	37.57	10584706	12.68
2014	113473517	(4.7)	36731844	(9.03)	8254410	(22.01)
2015	70397515	(47.2)	18584676	(49.48)	5256760	(36.31)

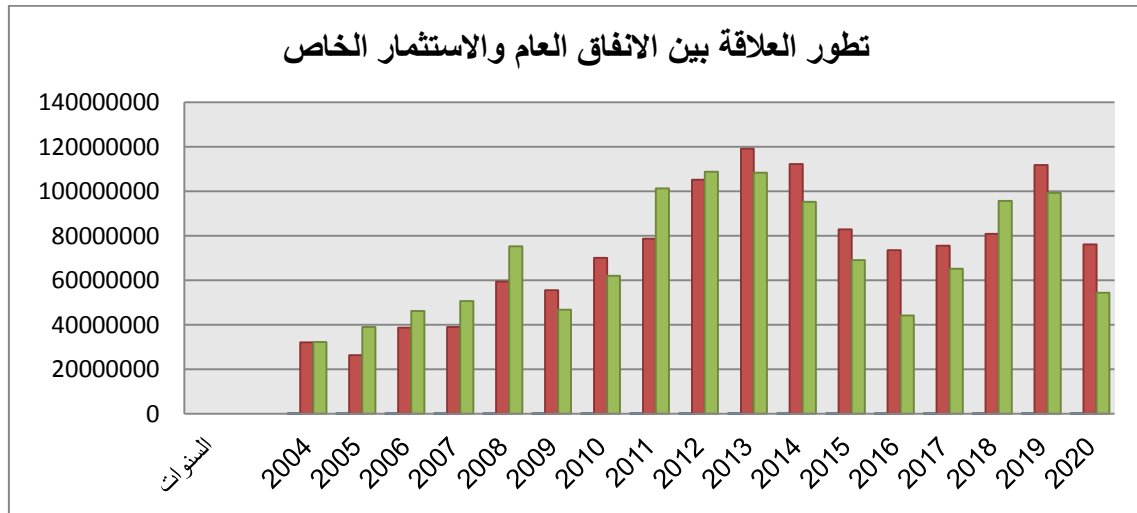
45.99	7674460	(14.45)	15894009	(4.7)	67067437	2016
(20.73)	6082920	3.58	16464461	12.5	75490115	2017
102.82	12337920	(16.06)	13820189	7.1	80873189	2018
(1.64)	12135262	76.75	24422523	83.1	111723523	2019
(80.20)	2402213	(37.69)	15216488	(31.9)	76082443	2020
28.76	3093212	(12.44)	13322973	35.1	102849659	2021
2.86	3181880	(9.79)	12018491	13.1	116959582	2022

- المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير سنوية مختلفة للمدة (2022-2004)

- معدل التغير السنوي ونسب المساهمة من عمل الباحث.

- الأرقام داخل الأقواس في جدول تعني الإشارة سالبة.

والشكل (1) تطور العلاقة بين الانفاق العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2022-2004)



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1) والاستعانة ببرنامج (Excel)

ثانيًا : تحليل العلاقة بين الإيرادات العامة (الإيرادات الضريبية) والاستثمار الخاص.

تعد الضرائب أحد أدوات السياسة المالية التي تؤدي دوراً مهماً في تشجيع وتحفيز في البلد الاستثمار والنمو الاقتصادي وكذلك تحسين المناخ الاستثماري لزيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك من خلال الحوافز والامتيازات

والاعفاءات الضريبية التي تتبعها الحكومة بهدف تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في البلد (الغزأوي، 2014:128) وقد تعلق الأمر بالعراق فقد أستخدم المشروع العراقي (النظام الضريبي) كأداة مساعدة في خلق بيئة استثمارية محفزة خلال إقرار جمل من القوانين تتضمن على الاعفاءات والحوافز الضريبية لدعم وتنمية المشروعات منها قانون ضريبة الدخل والعقار رقم (13) لسنة 1983 ، وقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 ، الذي تم إقراره بعد عام 2003 ، و كان الهدف من إقراره هو النهوض بالواقع التنموي والاستثماري العراقي وخلق البيئة الملائمة فقد حمل في طياته العديد من الحوافز والامتيازات وكذلك الخصوم المؤقتة والتسهيلات الضريبية وما يشتمل عليه القانون الجمركي من اعفاءات وتسهيلات جمركية، و نتج عن ذلك كله بيئة تتميز بانخفاض الضغط الضريبي وقد تكون ملائمة ومحفزة للاستثمار (مشكور، 2014:136).

يلاحظ من الجدول (2) والشكل (2) أن الإيرادات الضريبية قد ارتفعت من مليون دينار (159644) في عام (2004) إلى (1397991) مليون دينار في عام (2007) بسبب زيادة مساهمة الوحدات الاقتصادية بدفع الضرائب والرسوم إلى الدولة الأمر الذي نتج عنه انخفاض الاستثمار الخاص من (407400) مليون دينار عام (2004) إلى (206450) مليون دينار عام (2007) لكنها انخفضت إلى (985837) مليون دينار في عام (2008) بسبب زيادة الإيرادات النفطية وتحقيق الفائض المالي في الموازنة لهذا العام، مما انعكس على زيادة الدعم الحكومي ومنح الاعفاءات الضريبية على المواطنين والشركات ليبلغ الاستثمار الخاص (3516322) مليون دينار، لترتفع من جديد إلى (3334809) مليون دينار في عام (2009) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية والإيرادات العامة نتج عن انخفاض في الاستثمار الخاص ليبلغ (3103162) مليون دينار، وفي السنوات (2014 -2017) شهدت ارتفاعاً مستمراً لتصل إلى (1885127، 2015010، 3861896، 6298272) مليون دينار على التوالي بسبب انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية وحدث العجز في الموازنة العامة، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني والسياسي في البلد في عام (2014) لغاية النصف من عام (2017)، مما أدى إلى قيام الدولة باتخاذ سياسات مالية انكماشية من خلال زيادة الرسوم والضرائب وتقليل الانفاق الحكومي لتمويل العجز في الموازنة، ولكن هذه الزيادة لم تساهم في زيادة الاستثمار الخاص، لأن الزيادة في الاستثمار والنمو الاقتصادي جاءت نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام والإيرادات النفطية للاقتصاد العراقي. وفي عام (2020) سجلت الإيرادات الضريبية ارتفاعاً بلغ (4718190) مليون دينار قابلة لانخفاض في الاستثمار الخاص بلغ (2402213) مليون دينار بسبب تراجع الإيرادات النفطية وحدث العجز في الموازنة العامة ومن ثم قررت الحكومة زيادة الإيرادات الضريبية، بالمقابل لم تؤد إلى زيادة مستوى الاستثمار، وإنما جاءت هذه الزيادة لغرض تمويل العجز في الموازنة العامة في ظل انهيار أسعار النفط الخام وانتشار جائحة (كوفيد 19)، ثم انخفضت الإيرادات الضريبية انخفاضاً نسبياً عام (2022) بلغ (3911397) مليون دينار نهاية مدة الدراسة قابلة ارتفاعاً نسبياً في مستوى الاستثمار الخاص بلغ (3181880) مليون دينار. تأسيساً على ما تقدم إن الإيرادات الضريبية لم تؤدي دوراً كبيراً في جذب الاستثمار الخاص؛ بسبب انخفاض نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة، وإن الاستثمار المحلي يعتمد على الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية بسبب الصفة الربعية للاقتصاد العراقي ، واستجابة للتغيرات الحاصلة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

جدول (2) العلاقة بين الإيرادات الضريبية والاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) مليون دينار

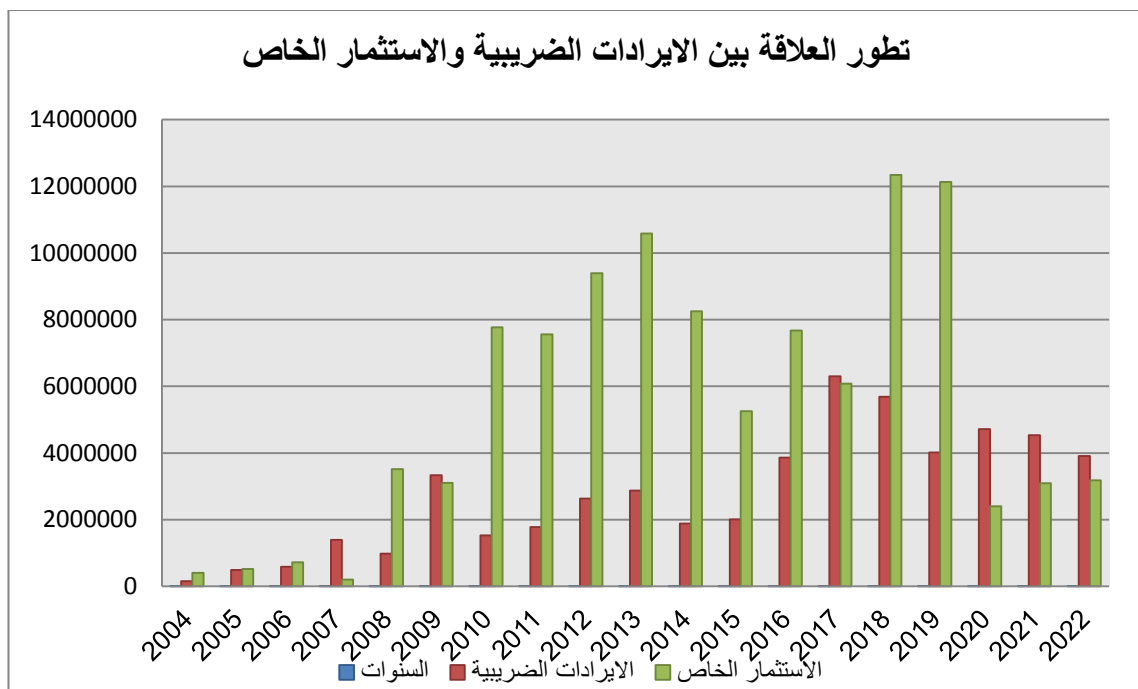
السنوات	الإيرادات الضريبية	معدل التغير السنوي	الاستثمار الخاص	معدل التغير السنوي
2004	159644	—	407400	—
2005	495282	210.24	521100	27.90
2006	593887	19.90	728319	39.76
2007	1397991	135.39	206450	(71.65)
2008	985837	(29.48)	3516322	1603.23
2009	3334809	238.27	3103162	(11.74)
2010	1532438	(54.04)	7770580	150.40
2011	1783593	16.38	7558630	(2.72)
2012	2633357	47.64	9393242	24.27
2013	2876856	9.24	10584706	12.68
2014	1885127	(34.47)	8254410	(22.01)
2015	2015010	6.88	5256760	(36.31)
2016	3861896	91.65	7674460	45.99
2017	6298272	63.08	6082920	(20.73)
2018	5686211	(9.71)	12337920	102.82
2019	4014531	(29.39)	12135262	(1.64)
2020	4718190	17.52	2402213	(80.20)
2021	4536242	(3.85)	3093212	28.76
2022	3911397	(13.77)	3181880	2.86

- المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير سنوية مختلفة للمدة (2004-2022)

- معدل التغير السنوي ونسب المساهمة من عمل الباحث.

- الأرقام داخل الاقواس في جدول تعني الإشارة سالبة.

الشكل (2-3) يوضح تطور العلاقة بين الإيرادات الضريبية أو الاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022).



المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2) والاستعانة ببرنامج (Excel)

المبحث الثالث : التحليل القياسي للعلاقة بين بعض ادوات السياسة المالية والاستثمار الخاص في العراق للمدة (2004-2022).

من خلال دراستنا هذه سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي يربط العلاقة بين بعض ادوات السياسة المالية (الانفاق العام والإيرادات الضريبية) وهي متغيرات مستقلة بالمتغير التابع وهو الاستثمار الخاص خلال الفترة (2004-2022)، والبيانات المستخدمة مأخوذة من بيانات البنك المركزي (المديرية العامة للإحصاء والابحاث) حيث تم الاعتماد على البيانات نصف سنوية وهي تخص متغيرات الدراسة.

تقدير دالة العلاقة بين (الانفاق العام PE و الإيرادات الضريبية RT و الاستثمار الخاص PI

1 - الاختبار الأولي لأنموذج ARDL

هذا الاختبار يشير إلى نتائج أنموذج ARDL من حيث عدد الدرجات المثلى للفارق الزمني للمتغيرات، واختبار القوة التفسيرية لمعامل التحديد الموزون، وقيمة F المحسوبة وأهميتها، ومن ثم معامل داربين واتسون إحصائية. حيث يوضح الجدول (3-4) بأن أنموذج ARDL يقوم بتحديد عدد الدرجات المثلى للإبطاء الزمني بشكل تلقائي لجميع المتغيرات (RT PI، PE)، إذ كانت درجة الإبطاء الزمني للمتغير التابع وهو الاستثمار الخاص PI أربع درجات زمنية متباعدة، بينما كانت درجة الإبطاء الزمني للمتغيرات المستقلة (الانفاق العام PE، الإيرادات الضريبية RT) هي (4 و 4) على التوالي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فقد أظهرت النتائج الإحصائية بأن المتغيرات المستقلة قد فسرت بأن قيمة معامل التحديد المرجح Adjusted R-Squared (AR-S) قد بلغت بقيمة (0.97%) في التغير الحاصل في المتغير التابع PI يعود سببها إلى التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة، وان المتبقي نحو (0.3%) يعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في المعادلة أو الانموذج القياسي.

الجدول (3): نتائج اختبار أنموذج ARDL

4) Selected Model: ARDL(4)				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	12.98921	0.137733	1.789043	PI(-1)
0.0000	-7.295811	0.361460	-2.637145	PI(-2)
0.0000	6.377942	0.500955	3.195061	PI(-3)
0.0000	-5.726438	0.319599	-1.830163	PI(-4)
0.0003	4.599973	0.063999	0.294393	PE
0.0001	-5.474138	0.117875	-0.645263	PE(-1)
0.0002	4.776091	0.130456	0.623069	PE(-2)
0.0005	-4.452042	0.135420	-0.602894	PE(-3)
0.0003	4.669371	0.071376	0.333283	PE(-4)
0.7423	-0.334886	0.033281	-0.011145	RO
0.2499	1.197012	0.047655	0.057043	RO(-1)
0.5386	-0.629356	0.048887	-0.030768	RO(-2)

0.0968	1.771150	0.042205	0.074751	RO(-3)
0.2322	-1.245099	0.326833	-0.406939	RT
0.0962	1.775003	0.704489	1.250471	RT(-1)
0.0109	-2.904220	0.892952	-2.593329	RT(-2)
0.0007	4.220718	0.944146	3.984975	RT(-3)
0.0002	-5.021400	0.467312	-2.346562	RT(-4)
0.0040	-3.389784	535004.3	-1813549.	C
303766 0.	Mean dependent var		0.986885	R-squared
189816 2.	S.D. dependent var		0.971146	Adjusted R- squared
28.5044 9	Akaike info criterion		322429.1	S.E. of regression
29.3574 6	Schwarz criterion		1.56E+12	Sum squared resid
28.7953 8	Hannan-Quinn criter.		-465.5763	Log likelihood
2.71733 1	Durbin-Watson stat		62.70553	F-statistic
			0.000000	Prob(F- statistic)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

وأما بالنسبة إلى قيمة F المحسوبة فهي معنوية من الناحية الإحصائية جداً؛ لأن قيمتها الاحتمالية أقل من المستوى 5% إذ بلغت (0.000000) ، وهذا ما يفسر إلى معنوية الأنموذج من الناحية الإحصائية ككل. كما ينبغي أن نشير لنتائج هذا

الجدول بأن إحصائيات دارين واتسون (D-W) تشير بأن قيمته قد بلغت (2.717331) ، وهذا ما يوضح بأن الأنموذج يخلو من مشكلة الانحدار الزائف.

2: اختبار حدود التكامل المشترك Bounds Test

يتحقق التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إذا كانت قيمة F أكبر من قيمة الحدين الأعلى (1)I والأدنى (0)I، أما إذا وقعت بين الحدين تكون النتيجة مربكة وغير حاسمة. ويوضح الجدول (3-5) بأن قيمة F المحسوبة والبالغة (6.87) أعلى من قيمة الحدين الأعلى (3.67)، والأدنى (2.79) وعند مستوى معنوي (5%)، ومن ثم يشير ذلك على أن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات (PE، RT)، والمتغير التابع PI ومن ثم نقبل بالفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

الجدول (4): نتائج اختبار الحدود Bounds test

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.2	2.37	10%	6.876090	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

❖ اختبار المعلومات المقدرة في الأجل القصيرة و UECM

يوضح هذا الاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجل القصير، كما يوضح هذا الاختبار تحديد نوع العلاقة فيما بين هذه المتغيرات، ويمكن مناقشة نتائج هذه المتغيرات ذلك من خلال الجدول (5)، وكالاتي:

1. تأثير الإنفاق العام PE على الاستثمار الخاص PI: يوضح الجدول (5) التأثير الطردي للإنفاق العام PE على الاستثمار الخاص PI عند التباطؤ الزمني D(PE) و D(PE(-2)) في الأجل القصير، وهذا يعني أن زيادة PE بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة PI بمقدار (0.29%) و (0.26%) على التوالي، وعند مستوى معنوي بلغت كلاهما (0.0000) و (0.0002) على التوالي أيضاً، وقد يعود سبب هذه العلاقة الطردية إلى زيادة الطلب، حيث يسهم الإنفاق العام في زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يُشجع الشركات على الاستثمار في مشاريع جديدة لتلبية هذا الطلب

❖ (UECM): هو معامل تصحيح الخطأ غير المقيد، أي هو $CointEq(-1)^*$

المتزايد. كما قد يعود السبب إلى التحسن الجزئي في البنية التحتية، فضلاً عن خلق فرص عمل، حيث يؤدي الإنفاق العام إلى خلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي ويحفز الاستهلاك، مما يشجع بدوره على الاستثمار الخاص.

لكن في أوقات أخرى، قد يكون للإنفاق العام تأثير سلبي على الاستثمار الخاص كما هو الحال عند للتباطؤين الزمنيين $D(PI(-1))$ و $D(PI(-3))$ في الجدول نفسه، فإنه يوضح التأثير العكسي للنفقات العامة PE على الاستثمار الخاص PI وعند مستوى معنوي بلغ (0.0000) و (0.0000) على التوالي، وهذا يعني أن زيادة PE بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض PI بمقدار (0.35%-) و (0.33%-)، وذلك لعدة أسباب محتملة منها (المزاحمة، فقد يؤدي ارتفاع الإنفاق العام إلى المزاحمة في السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ويقلل من جاذبية الاستثمار الخاص. كما فقد يعود السبب إلى عدم اليقين، فقد يؤدي عدم اليقين بشأن استدامة الإنفاق العام إلى تردد المستثمرين في ضخ أموالهم في مشاريع جديدة. بالإضافة إلى سوء تخصيص الموارد، فقد يؤدي سوء تخصيص الموارد في الإنفاق العام إلى إهمال قطاعات مهمة للاقتصاد، مما يعيق الاستثمار الخاص في هذه القطاعات.

ولذلك تجدر الإشارة هنا إلى أن نوع الإنفاق العام يمارس نوع دوراً هاماً في تحديد تأثيره على الاستثمار الخاص. فبشكل عام، يُعد الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والبحث والتطوير أكثر تحفيزاً للاستثمار الخاص من الإنفاق على الاستهلاك أو التحويلات. وكذلك كفاءة الإنفاق العام، فإذا كان الإنفاق العام غير فعال أو مضلل، فقد يكون له تأثير سلبي على الاستثمار الخاص. فضلاً عن البيئة السياسية المؤسسية، تلعب البيئة السياسية والمؤسسية دوراً هاماً في تحديد جاذبية الاستثمار الخاص، فإذا كانت هذه البيئة غير مستقرة أو غير موثوقة، فقد لا يؤدي ارتفاع الإنفاق العام إلى تحفيز الاستثمار الخاص.

لذلك، لا يمكن الجزم بشكل قاطع بأن ارتفاع الإنفاق العام يقود دائماً إلى ارتفاع الاستثمار الخاص في العراق نتيجة ضعف الانتاج المحلي للبلد والاعتماد على الاستيرادات بشكل خاص. فالعلاقة بين الانفاق العام والاستثمار الخاص معقدة وتعتمد على العديد من العوامل، بما في ذلك نوع الإنفاق العام وكفاءته والبيئة السياسية المؤسسية كما بينا.

الجدول (5): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	9.645515	0.131900	1.272247	D(PI(-1))
0.0000	-7.905697	0.172647	-1.364897	D(PI(-2))
0.0000	7.401520	0.247269	1.830163	D(PI(-3))

0.0000	6.334816	0.046472	0.294393	D(PE)
0.0000	-6.892447	0.051282	-0.353458	D(PE(-1))
0.0002	4.777597	0.056432	0.269612	D(PE(-2))
0.0000	-6.227437	0.053518	-0.333283	D(PE(-3))
0.5875	-0.554376	0.020105	-0.011145	D(RO)
0.1033	-1.734857	0.025353	-0.043984	D(RO(-1))
0.0113	-2.887567	0.025887	-0.074751	D(RO(-2))
0.1369	-1.571396	0.258967	-0.406939	D(RT)
0.0266	2.459282	0.388290	0.954916	D(RT(-1))
0.0030	-3.538660	0.463004	-1.638414	D(RT(-2))
0.0000	6.003610	0.390858	2.346562	D(RT(-3))
0.0000	-6.599134	0.073222	-0.483204	CointEq(-1)*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

2- تأثير الإيرادات الضريبية RT على الاستثمار الخاص PI: يوضح الجدول (5) التأثير العكسي الإيرادات الضريبية RT على الاستثمار الخاص PI، وهذا يعني أن زيادة RT بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض PI بمقدار (0.23) - (%). وعد مستوى غير معنوي بلغ (0.4437)، وقد تطابق هذا التأثير العكسي في الأجل الطويل مع الأجل القصير، كما قد يعود السبب نفسه وهو أن انخفاض الاستثمار الخاص مع ارتفاع الإيرادات الضريبية قد يعود إلى النظام الضريبي غير الفعال، فقد تؤدي أنظمة الضرائب المعقدة وغير الفعالة إلى إثقال كاهل الشركات وتعيق الاستثمار الخاص. ولذلك إذا تم استعمال الإيرادات الضريبية لتمويل مشاريع غير مفيدة للاقتصاد، فقد لا يؤدي ذلك إلى تحفيز الاستثمار الخاص. كما قد يعود السبب أيضاً إلى عدم وجود ثقة في الحكومة، فإذا كان لدى المستثمرين قلة ثقة في قدرة الحكومة على استعمال الإيرادات الضريبية بشكل مسؤول، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمار الخاص.

ولذلك بشكل عام يمكن القول، بأن العلاقة بين الإيرادات الضريبية والاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي معقدة مع تأثيرات إيجابية وسلبية قصيرة وطويلة الأجل، حيث تعتمد على العديد من العوامل، بما في ذلك كفاءة الإنفاق الحكومي، والسياسات الحكومية الأخرى، والظروف الاقتصادية العالمية.

❖ اختبار المعلمات المقدرة في الأجل الطويل

يوضح هذا الاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجل الطويل، كما يوضح هذا الاختبار تحديد نوع العلاقة فيما بين هذه المتغيرات، ويمكن مناقشة نتائج هذه المتغيرات ذلك من خلال الجدول (6)، وكالاتي:

1. **تأثير النفقات العامة PE على الاستثمار الخاص PI:** يوضح الجدول (6) التأثير الطردي للنفقات العامة PE على الاستثمار الخاص PI في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة PE بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة PI بمقدار (0.005%)، وهو تأثير ضعيف جداً وكذلك عند مستوى غير معنوي بلغ (0.9527)، وقد تطابق هذا التأثير الطردي ل PE على PI في الأجل الطويل مع الأجل القصير عند التباطؤين الزمنيين D(PE) و D(PE(-2))، كما قد يعود السبب نفسه إلى زيادة الطلب، حيث يسهم الإنفاق العام في زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يشجع الشركات على الاستثمار في مشاريع جديدة لتلبية هذا الطلب المتزايد. أو خلق فرص عمل، حيث يؤدي الإنفاق العام إلى خلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي ويحفز الاستهلاك، مما يشجع بدوره على الاستثمار الخاص.

الجدول (6): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9527	0.060366	0.088686	0.005354	PE
0.1253	1.623392	0.114582	0.186011	RO
0.4437	-0.786757	0.292990	-0.230512	RT
0.0022	-3.692553	1016418.	-3753177.	C

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

2- **تأثير الإيرادات الضريبية RT على الاستثمار الخاص PI:** يوضح الجدول (6) التأثير العكسي للإيرادات الضريبية RT على الاستثمار الخاص PI، وهذا يعني أن زيادة RT بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض PI بمقدار (0.23%)، وعد مستوى غير معنوي بلغ (0.4437)، وقد تطابق هذا التأثير العكسي في الأجل الطويل مع الأجل القصير، كما قد يعود السبب نفسه وهو أن انخفاض الاستثمار الخاص مع ارتفاع الإيرادات الضريبية قد يعود إلى النظام الضريبي غير الفعال، فقد تؤدي أنظمة الضرائب المعقدة وغير الفعالة إلى إثقال كاهل الشركات وتعيق الاستثمار الخاص. ولذلك إذا تم استعمال الإيرادات الضريبية لتمويل مشاريع غير مفيدة للاقتصاد، فقد لا يؤدي ذلك إلى تحفيز الاستثمار الخاص.

كما قد يعود السبب أيضاً إلى عدم وجود ثقة في الحكومة، فإذا كان لدى المستثمرين قلة ثقة في قدرة الحكومة على استعمال الإيرادات الضريبية بشكل مسؤول، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمار الخاص.

ولذلك بشكل عام يمكن القول، بأن العلاقة بين الإيرادات الضريبية والاستثمار الخاص في الاقتصاد العراقي معقدة مع تأثيرات إيجابية وسلبية قصيرة وطويلة الأجل، حيث تعتمد على العديد من العوامل، بما في ذلك كفاءة الإنفاق الحكومي، والسياسات الحكومية الأخرى، والظروف الاقتصادية العالمية.

❖ الاختبارات التشخيصية للبواقي

ان التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بإجراء بعض الاختبارات التشخيصية لإثبات ذلك وكما يلي: -

1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. والجدول (7) يوضح ذلك.

الجدول (7): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.3735	Prob. F(1, 22)	0.82539 8	F-statistic
0.2606	Prob. Chi-Square(1)	1.26564 9	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يكشف الجدول (7) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، حيث نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ F المحسوبة قد بلغت (Prob=0.3735) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يؤشر بعدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي، ومن ثم يجب القبول بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية ورفض الفرضية البديلة.

2. اختبار مشكلة اختلاف التباين

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو النموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي، والجدول يوضح ذلك.

الجدول (8): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.4144	Prob. F(1, 32)	0.683829	F-statistic

0.3990	Prob. Chi-Square(1)	0.711367	Obs*R-squared
--------	---------------------	----------	---------------

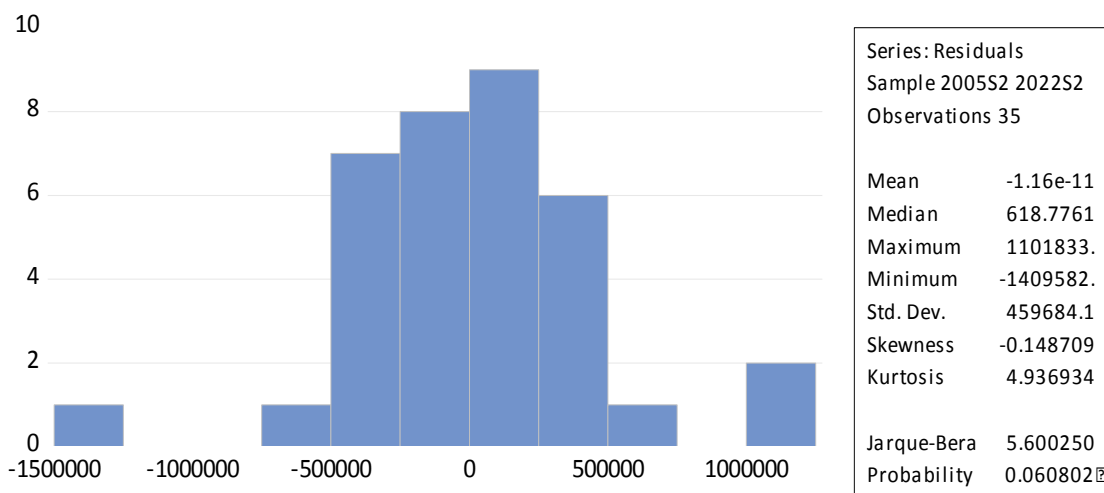
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الجدول (8) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)، حيث نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ F المحسوبة قد بلغت (Prob=0.4144) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يؤشر بعدم وجود مشكلة في اختلاف التباين، ومن ثم يجب القبول بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية ورفض الفرضية البديلة.

3. اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي. والشكل (3) يوضح ذلك.

الشكل (3): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

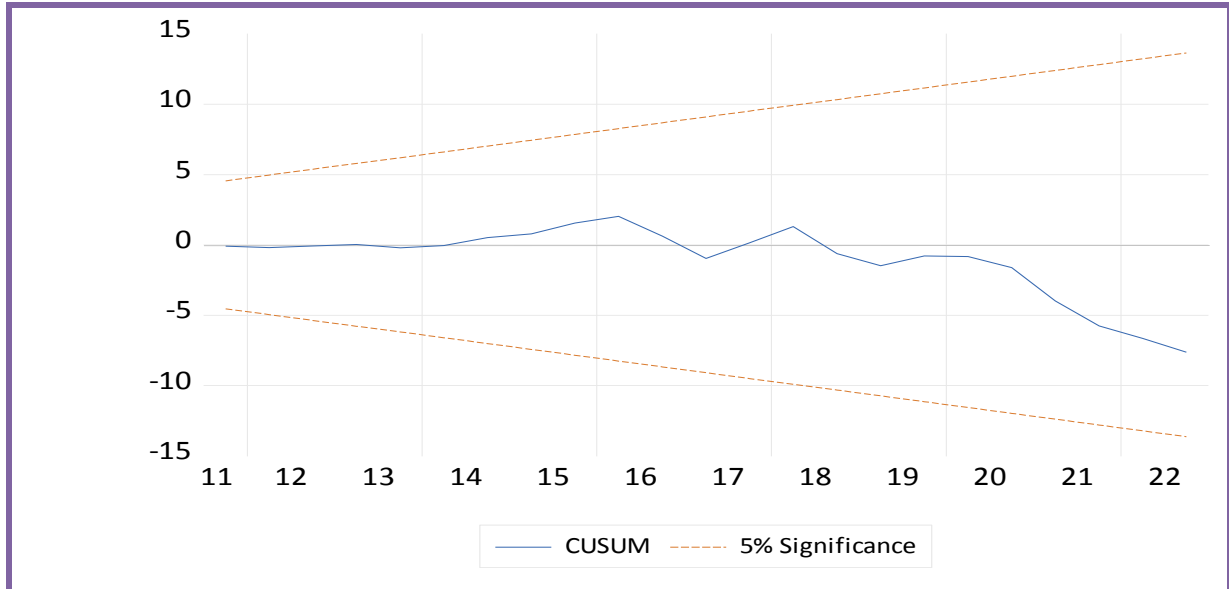
يبين الشكل (3) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي لـ (Jarque-Bera)، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية له قد بلغت (Prob=0.600250) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة في التوزيع الطبيعي، ومن ثم هنا يجب أن نقبل بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي ورفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي.

4. اختبار الاستقرار الهيكلي لأنموذج ARDL

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من استقراره أنموذج ARDL عن طريق استعمال المجموع التراكمي للبواقي المقدرة في الشكل لـ (CUSUM)، ويتحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأنموذج إذا كان الخط الأزرق (المتعرج) يقع داخل الحدود

الدرجة المنقطة الحمراء عند المستوى (5%). وبالعكس إذا كان الخط الأزرق يقع خارج الحدود الحرجة فإن الاستقرار الهيكلي للنموذج لا يتحقق. والشكل في أدناه يوضح ذلك.

الشكل (4): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

الشكل (4) يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM) و (CUSUM Of Squares)،

إذ نلاحظ بأن الخط الأزرق في الشكل يقع داخل الحدود الحرجة المنقطة الحمراء، وهذا يعني أن المعلمات المقدرة للنموذج مستقرة.

الاستنتاجات :

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1. بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها فقد تبين أن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازن طويلة الأجل بين بعض متغيرات السياسة المالية والاستثمار الخاص في العراق.
2. كشفت المعلمات المقدرة في الأجل القصير على وجود تأثير طردي وعكسي للأنفاق العام والإيرادات الضريبية على الاستثمار الخاص.
3. بينت المعلمات المقدرة في الأجل الطويل عن وجود تأثير طردي للأنفاق العام على الاستثمار الخاص بينما الإيرادات الضريبية لها أثر عكسي على الاستثمار الخاص.
4. يمر العراق بعدة مشاكل هيكلية وكذلك تحديات أمنية والتي تؤثر على المناخ الاستثماري في البلد مما يتطلب من الحكومة العراقية القيام بإجراءات وإصلاحات شاملة لتحسين البيئة الاستثمارية.

5. إن الظروف الأمنية والاقتصادية غير الجيدة التي مرَّ بها العراق خلال مدة الدراسة والتي انعكست أثرها على الإيرادات العامة وتحديدًا مقابل زيادة النفقات العسكرية والتشغيلية مع ضعف التخصيصات الاستثمارية، مما تسبب بإغلاق الباب أمام أداء السياسة المالية لجذب وتشجيع الاستثمار الخاص.

التوصيات :

1. تعزيز التنوع الاقتصادي وتحويل الاقتصاد في العراق، أي الاعتماد على الخدمات البنية التحتية والصناعات التحويلية والزراعة والسياحة بدلاً من الاعتماد على القطاع النفطي فقط، وذلك من أجل خلق فرص عمل وتحقيق تنمية مستدامة وتحسين دخل الفرد.
2. دعم الشركات المحلية والاجنبية وذلك لاستقطاب اصحاب الخبرة والابتكار وتطوير التكنولوجيا الجديدة وتحسين الإنتاجية وتعزيز الاستثمار الخاص في العراق.
3. ومن العوامل التي تشجع الاستثمار الخاص في العراق، هي تقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية للشركات المحلية، والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التدريب والتطوير للعمال المحليين وتعزيز الأمن الاقتصادي في العراق وتوفير بيئة استثمارية مستقرة وآمنة للمستثمرين المحليين والأجانب، مما يشجع على زيادة الاستثمار الخاص وتحسين الأداء الاقتصادي.

المصادر :

1. الحاج، طارق(1999)، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان.
2. المحجوب، رفعت(1991)، النفقات العامة والإيرادات العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر.
3. حشيش، عادل احمد(1993)، اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر
4. عبدالواحد، السيد عطية(1993)، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، مصر.
5. عناية، غازي حسن(1998) ، المالية العامة والتضخم المالي ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر ،الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر.
6. مشكور، سعود جايد(2014)، المحاسبة الضريبية (اطارها القانوني وتطبيقها في العراق)، دار المناهج للنشر والتوزيع والطباعة، بغداد ، العراق .
7. الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخارطة الوطنية للاستثمار(2016)، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية العراق.
8. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، تقارير السياسة المالية والسياسة النقدية، 2021.

9-Dominik، Salvador، Eugene diulio: Principesd economies.(course etproblemes ; series schaum .MG. grow. Hill .pairs .